

العلاقة بين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة : قراءة تحليلية لتقرير منظمة

FAO لعام 2021

The relationship between food security and sustainable development: an analytical reading of the 2021 FAO report

ط. د. ساري حورية¹، أ. د. بودريالة سارة حدة²¹ مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي - الأغواط (الجزائر)، h.sari@lagh-univ.dz² مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي - الأغواط (الجزائر)، s.bouderbala@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2022-06-05

تاريخ القبول: 2022-05-14

تاريخ الاستلام: 2022-02-03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد معالم العلاقة الرابطة بين الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة، وكذا معرفة مدى التقدم في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي وفق أهداف التنمية المستدامة وأهم التحديات التي تواجه تحقيق تلك المتطلبات، لتحقيق أهداف الدراسة تم استعمال بيانات تقرير منظمة FAO لعام 2021.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن التقدم غير كافٍ في مؤشرات الأمن الغذائي، مما يُشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعيدة المنال على المستوى العالمي بحلول عام 2030، كما أن هناك جملة من التحديات التي تواجه تحقيق تلك المتطلبات، وما فتئت هذه التحديات تتعاظم مع تفشي جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لاحتوائها. وفي الأخير قدمت الدراسة عدد من التوصيات كان أهمها حث الدول والحكومات على وضع حلول متكاملة للسياسات والاستثمارات والتشريعات التي ستمكنها من مواجهة تلك التحديات.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي؛ أهداف تنمية مستدامة؛ تحديات.

تصنيف JEL : O13 ؛ O19.

Abstract:

This study aims to determine the parameters of the relationship between food security and sustainable development goals, as well as to know the extent of progress in achieving food security requirements in accordance with the sustainable development goals and the most important challenges facing the achievement of those requirements, To achieve the objectives of the study, data from the FAO report for the year 2021 were used.

The study found that there is insufficient progress in food security indicators, which indicates that the relevant sustainable development goals are far from being achieved at the global level by 2030. There are also a number of challenges facing the realization of these requirements, and these challenges are increasing with the outbreak of the virus. The COVID-19 pandemic and the measures

taken to contain it. Finally, the study presented a number of recommendations, the most important of which was urging countries and governments to develop integrated solutions for policies, investments and legislation that would enable them to face these challenges

Keywords: food security , sustainable development goals, challenges.

JEL Classification Codes O13 ; O19.

1. مقدمة:

تعتبر قضية التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية من القضايا التي تحظى بالاهتمام الدولي الواسع على كافة المستويات، إذ شغلت اهتمام المنظمات الدولية وسطرت لها أهدافا وغايات عالمية النطاق لمكافحة الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار فاعتمدتها المنظمات الاقليمية وتعهدت البلدان بالعمل المشترك لتحقيقها.

إن مسألة الأمن الغذائي تعتبر قضية جوهرية وذات أهمية قصوى في الوقت الراهن، فالاهتمام بالأمن الغذائي، يكون بمثابة أهم مسألة في ظل اعتباره مطلبا مهما بل من أهم متطلبات المجتمع، كما أن له تأثير مهم على اقتصاد الدولة واستقرارها، وانعدامه يلقي بظلال وأعباء ثقيلة على المجتمع وأمنه فهو ينطوي على عبء اجتماعي واقتصادي باهض.

ولأهميته وخطورته لاقى الأمن الغذائي الاهتمام الكبير من قبل المجتمع الدولي حيث تم إدراجه ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، بشكل معتبرين ذلك شرطا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الثاني حيث يسعى هذا الهدف إلى القضاء على الجوع و انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله.

يعتبر تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم للأمم المتحدة الصادر عام 2021، مرجعية عالمية لتتبع التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف حيث أكد هذا الأخير على أن العالم اليوم لا يسير في المسار لتحقيق هذا الهدف بحلول عام 2030 خاصة في ظلّ نقشي الجائحة.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الدراسة عرض إطار شمولي للعلاقة بين الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومعرفة مدى التقدم في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي وفق أهداف التنمية المستدامة وأهم التحديات التي تواجه تحقيق تلك المتطلبات، وذلك من تحليل بيانات تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021 .

1.1 الاشكالية الرئيسية:

ومن خلال هذه الورقة البحثية نحاول الاجابة على الاشكالية التالية:

فيما تتجلى العلاقة بين الأمن الغذائي و اهداف التنمية المستدامة حسب منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (FAO) ؟

2.1 فرضية البحث:

يعتبر الأمن الغذائي عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة رغم التحديات التي تواجهه.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز الجوانب التالية :

- الجانب النظري للأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛
 - التقدم المحرز في تحقيق اهداف التنمية المستدامة؛
 - تحديات التي تواجه تحقيق المتطلبات الأمن الغذائي وفق أهداف التنمية المستدامة.
- 4.1 المنهج المعتمد:** من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، تتم معالجة الموضوع بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات لدراستها وتحليلها، وذلك بهدف تحديد مدى التقدم في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي وفق أهداف التنمية المستدامة والتحديات التي تواجه تحقيق تلك المتطلبات، من خلال اعتمادنا على أهم الدراسات والكتب والمقالات العلمية محاولة منا الإحاطة بأهم أبعاد الموضوع والإجابة على الاشكالية المطروحة
- لتحقيق أهداف دراسة والاجابة على الاشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضية من عدمه تم تقسيم هذه الدراسة كما يلي:

- ماهية الأمن الغذائي؛
- ماهية التنمية المستدامة؛
- تقييم لحالة مؤشرات الأمن الغذائي والتقدم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

2. ماهية الأمن الغذائي

سيتم تسليط الضوء على ماهية الأمن الغذائي باعتباره عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم مفهوم الأمن الغذائي، أبعاده، والمتطلبات الأساسية لتحقيقه.

1.2 تعريف الأمن الغذائي:

- يمكن أن نستعرض مفهوم الأمن الغذائي من خلال المفاهيم التالية:
- تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) : لقد جاء في تعريف المنظمة أن الأمن الغذائي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة بالصحة والنشاط (سالت، 2017، صفحة 47).
 - كما يمكن تعريف الأمن الغذائي بأنه "القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية الغذائية لمجموع السكان وضمان الاحتياجات الأساسية وبشكل مستمر، وإن ضمان هذه الاحتياجات بشكل مستمر يكون من مصدرين أساسيين إثنين هما الإنتاج الوطني والاستيراد من الخارج ولا يمكن لأي بلد أن يحقق كامل احتياجاته وطنياً (بولودان و بورويصة، 2020، الصفحات 5 - 6) .
- من خلال المفاهيم السابقة يمكن إعطاء تعريف للأمن الغذائي على أنها قدرة الدول على توفير الغذاء الكافي لمواطنيها وبشكل منتظم مما يضمن لهم حياة نشيطة وصحية.

2.2. أبعاد الأمن الغذائي

أرسى مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996 أربعة أبعاد للأمن الغذائي: التوافر، الحصول، الاستقرار والانتفاع، حيث يمكن التعريف بكل من هذه الأبعاد من خلال ما يلي (مكيد و بن عياد، 2018، صفحة 2):

- **توافر الأغذية:** التوافر يعتبر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكن غير كافي، كما أنه شرط لضمان ملاءمة وصول الغذاء للأفراد، بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبة، حيث لا يشمل بُعد التوافر كمية الأغذية وحسب بل أيضا جودتها وتنوعها، وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط إمدادات البروتينات، متوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

- **الحصول على الغذاء:** وصول الموارد الغذائية بشكل ملائم ومستمر نحو الأفراد لأجل أن يكتسبوا أغذية مناسبة وفق نظام غذائي مغذ، أي إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر، ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء في المقام الأول من خلال الدخل، أسعار الغذاء وقدرة الأسر والأفراد على تلقي الدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى أن الحصول على الغذاء أيضا تتأثر إلى حد كبير بالمتغيرات الاجتماعية، إذ يشمل أيضا إمكانية الوصول إلى الأغذية فعليا بالنظر إلى مدى توفر البنية التحتية للنقل مثل وجود السكك الحديدية والطرق، وإمكانات الحصول عليها من ناحية اقتصادية ممثلة بمؤشر أسعار الأغذية المحلية، ومعدل انتشار نقص التغذية.

- **الاستقرار:** إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في كافة الأوقات دون أن يكون أمام مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب صدمة معينة مثل أزمة اقتصادية أو بيئية أو دورة موسمية، أي لكي يصل السكان أو الأسر أو الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات (الأزمات الاقتصادية أو المناخية) أو الأحداث الدورية (كانعدام الأمن الغذائي الموسمي)، وبذلك فإن مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء.

- **الانتفاع:** طريقة استعمال الأفراد للغذاء يتوقف على نوعية الأغذية، طريقة الإعداد والتخزين... نتائج الانتفاع من الأغذية خاصة فيما يتعلق بالقصور التغذوي لدى الأطفال دون سن الخامسة كالهزال هشاشة العظام ونقص الوزن، وقد اضيفت سنة 2013 من إصدار تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أربعة مؤشرات أخرى لنقص المغذيات الدقيقة تتمثل في انتشار فقر الدم ونقص فيتامين (A) بين الأطفال دون سن الخامسة، انتشار نقص اليود وفقر الدم عند الحوامل .

3.2. أولويات منظمة الأغذية والزراعة "فاو/ FAO" في تلبية متطلبات الأمن الغذائي الأساسية

إن المتطلبات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي من وحي أولويات منظمة الأغذية والزراعة الفاو FAO يقتضي اتخاذ تدابير محلية متماسكة وبذل جهود دولية تستكمل تلك التدابير وتعززها، وتتمثل فيما يلي (السرطان و عبد الأمير، 2017، صفحة 141):

- أهمية وجود مناخ وبيئة ملائمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تعزز فرص ترسيخ السلام الدائم، باعتبار ذلك أفضل طريقة لتحقيق الأمن الغذائي بشكل مستدام؛
- أهمية وجود سياسات كفؤة تهدف إلى القضاء على الفقر وتؤدي إلى تخفيض والتخلص من مظاهر عدم المساواة، والسعي إلى توفير الفرص المادية والاقتصادية لجميع الناس التي تعزز من قدرتهم في الحصول ضمن جميع الأوقات على أغذية كافية؛
- أهمية تحقيق التنمية في الريف وتعزيز الثروة الزراعية والحيوانية، باعتبارها تتيح اللوازم الغذائية الكافية والممكن الاعتماد عليها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ما يرافق ذلك من أهمية التصدي للتصحر والقضاء على الآفات؛
- ضرورة اهتمام السياسات بالارتقاء بالبنى التحتية سيما خطوط النقل وكذلك اعتماد سياسات تسهل وصول ونفاذ الغذاء إلى الأسواق لتحقيق الأمن الغذائي؛
- أهمية أن تكون السياسات مؤهلة لتلافي حالات الطوارئ ومتأهبة لمواجهة الكوارث الطبيعية؛
- أهمية وجود سياسات تشجع الاستثمار في القطاع العام والقطاع الخاص بالشكل الأفضل؛
- ومع تنفيذ السياسات السابقة تبرز أهمية تفعيل عمليات الرصد والمتابعة والتقييم على كافة المستويات، بغية تحقيق الأمن الغذائي بشكل مستدام.

3. التنمية المستدامة

من خلال هذا العنصر سيتم تسليط الضوء على ماهية التنمية المستدامة بعرض مختلف التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة وايضاح بعض القضايا المتعلقة بها مثل أهدافها وأبعادها.

1.3. تعريف التنمية المستدامة:

تعددت وتتنوع التعريفات الخاصة بمفهوم التنمية المستدامة بتعدد وتنوع أبعادها ولعل أهم هذه التعريفات:

- عرفت لجنة العالمية للبيئة والتنمية، لجنة برونتلاند، التنمية المستدامة بأنها: " التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم الى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الامكانيات البيئية التي يتطلع الى تحقيقها بشكل معقول " (العايب، 2011، صفحة 17)

- كما تعرف التنمية المستدامة بأنها " مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة، والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام وإنما هي عملية تغيير، وتلك التغييرات المؤسسة التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلا عن الاحتياجات الحالية (بوقزولة، 2020، الصفحات 341-342).

- كما عرف المشرع الجزائري ايضا التنمية المستدامة وذلك عندما اصدر القانون رقم: 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والذي يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية

المستدامة، حيث نص في المادة الرابعة (04): التنمية المستدامة تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية المستدامة

من جملة هذه التعاريف نستخلص أن التنمية المستدامة هي عملية تفاعلية بين مختلف الأنظمة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية تهدف بالأساس الى تلبية احتياجات الحالية بدون المساس باحتياجات اجيال المستقبلية.

2.3. أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بثلاثة أبعاد متكاملة ومترابطة فيما بينها نوجزها في ما يلي (نجيمي، ادر، و بوطالب، 2018، صفحة 187):

- **البعد الاقتصادي:** يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال ترشيد السياسات الاقتصادية والاستخدام الفعال للموارد والحفاظ عليها.

- **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وقائدها والمستهدف من برامجها، مما يستلزم ضرورة الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع.

- **البعد البيئي:** يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية ولاسيما الناضبة منها، والاستخدام الأمثل لها بما يكفل استدامتها، كما يولي اهتماما بالغا للمعضلات البيئية التي تهدد النظم الإيكولوجية كارتفاع درجة حرارة الأرض، تآكل طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط والجائر للموارد الطبيعية خاصة الطاقوية، مختلف المشاكل المتعلقة بالتلوث بمختلف أنواعه.

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السابقة هناك من يضيف أبعادا ثانوية تتمثل في ثلاث أبعاد هي:

- **البعد التكنولوجي أو (البعد الإداري والتقني):** إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة تنقل المجتمع إلى عصر العقلانية والرشادة في استخدام الموارد حيث يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وان يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد ادنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا.

- **البعد الثقافي:** وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي.

- **البعد السياسي:** وهو يرمز إلى أن تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح بتحقيق المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل والأجيال المقبلة وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

3.3 أهداف التنمية المستدامة

اعتمد المجتمع الدولي في عام 2015، مجموعة أهداف مكونة من 17 هدفا كجزء من جدول أعمال عالمي جديد بشأن التنمية المستدامة، نوجزها فيما يلي (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015، صفحة 18):

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة ؛
- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

4.3 الأمن الغذائي في جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة

تمثل حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم بداية حقبة جديدة من رصد التقدم نحو عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية، وهو هدف حددته خطة التنمية المستدامة لعام 2030. يدعو الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة البلدان إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة بحلول عام 2030.

يشمل الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية الجوع والأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة في إطار ثمانية أهداف. يُلزم أحد الأهداف المجتمع الدولي بتحسين فهم كيفية ترابطها وتعزيز نهج السياسات والإجراءات المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام. يتزامن إطلاق خطة عام 2030 مع إطلاق عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025، مما يضيف زخماً للجهود المشتركة للقضاء على الجوع ومنع جميع أشكال سوء التغذية في جميع أنحاء العالم. (قادري، 2021، الصفحات 571-572). ومما سبق نستنتج أن الأمن الغذائي أساسي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بما تتضمنه من أهداف (17 هدفاً)، والتي وافق العالم على تحقيقها بحلول عام 2030 ويسعى الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بشكل خاص إلى القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. ويتخطى تحقيق الأمن الغذائي مجرد الحد من الفقر والجوع، للوصول إلى تعزيز الصحة الجيدة والمساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي، فضلاً عن حماية البيئة وضمان الاستدامة، وهو بالتالي متعدد الأوجه ويرتبط بجميع أهداف التنمية المستدامة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة، 2020، صفحة 17).

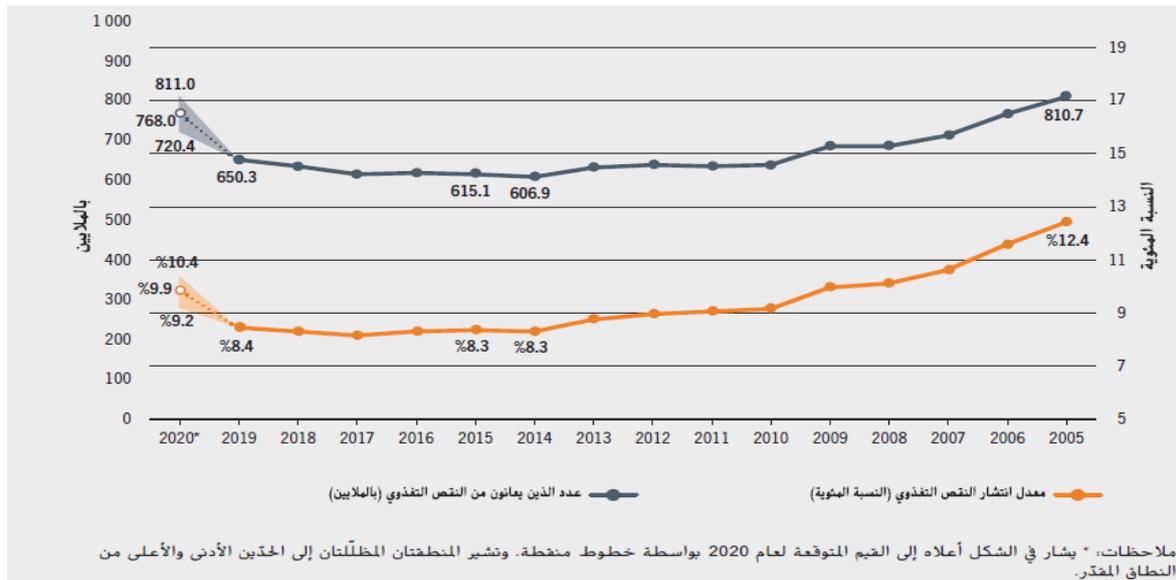
4. تقييم لحالة مؤشرات الأمن الغذائي ومدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

من خلال هذا المحور سيتم تقييم شامل لحالة الأمن الغذائي والتقدم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمقاصد العالمية الخاصة بالتغذية المتمثلة في نقص تغذوي وانعدام الأمن الغذائي وأشكال محددة من سوء التغذية.

1.4 مؤشر النقص التغذوي

في عام 2020، واصل عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم ارتفاعه حيث عانى ما بين 720 و811 مليون شخص في العالم من الجوع في سنة 2020. وبالنظر إلى متوسط العدد المتوقع 768 مليوناً، يكون حوالي 118 مليون شخص إضافي قد عانوا الجوع في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019. (العالمية، 2021، صفحة 10) والرسم البياني أدناه يبين معدل انتشار وعدد الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم للفترة 2005 - 2020.

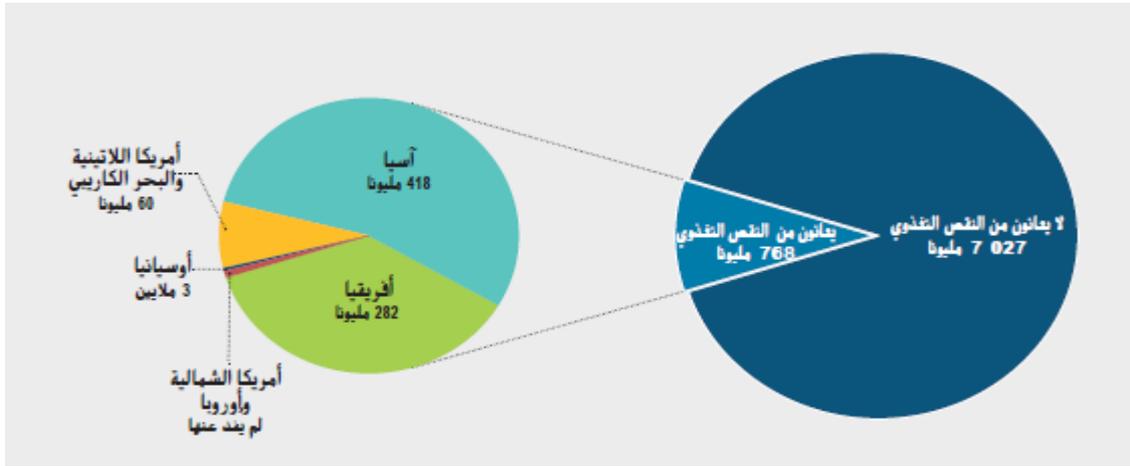
الشكل رقم 1: معدل انتشار وعدد الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم للفترة 2005-2020.



المصدر: تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2021، ص10. يتضح من خلال الشكل رقم(01) أعلاه، أن العالم لا يتجه في المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني والمتمثل في القضاء على الجوع بحلول سنة 2030 إذ أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم استمر في الارتفاع في سنة 2020 في ظل تفشي جائحة كوفيد-19. بعد أن عرف توقف بفعل الانخفاض الطويل الأمد المسجل بين سنتي 2005 و 2014 في مستويات النقص التغذوي وبعدها بقي معدل انتشار النقص التغذوي دون تغيير يذكر بين سنتي 2014 و 2019، على الرغم من ذلك ارتفع معدل انتشار النقص التغذوي من 8.4 % إلى حوالي 9.9 % ما بين 2019 و 2020، يُفسر ارتفاع في معدل نمو مؤشر النقص التغذوي بين عامي 2019 و 2020 إلى الآثار الاقتصادية الناجمة عن أزمة كوفيد-19 حيث تعد جائحة كوفيد-19 من بين أهم العوامل، التي كان لها دور فعال في النمو المسجل خلال الفترة، على الرغم من ذلك، لا يمكن نسب هذه الأخيرة إليها فقط نظرا إلى وجود عوامل مؤثرة عديدة أخرى من بينها النزاعات والتقلبات المناخية والأحوال المناخية القسوى وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي التي أثرت سلبا على الأمن الغذائي العالمي مما يزيد من صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك القضاء التام على الجوع بحلول سنة 2030.

ومن حيث عدد السكان، نلاحظ من الشكل اعلاه أن عدد الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم في ارتفاع مستمر في سنة 2020، حيث عانى ما بين 720 و 811 شخص في العالم من الجوع في سنة 2020 وبالنظر إلى متوسط العدد المتوقع (768 مليوناً)، يكون حوالي 118 مليون شخص إضافي قد عانوا من الجوع في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 أو ما يعادل 161 مليون شخص إضافي لدى النظر في الحد الأعلى من العدد المتوقع. الرسم البياني الموالي يبين توزيع عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي لسنة 2020 حسب الإقليم.

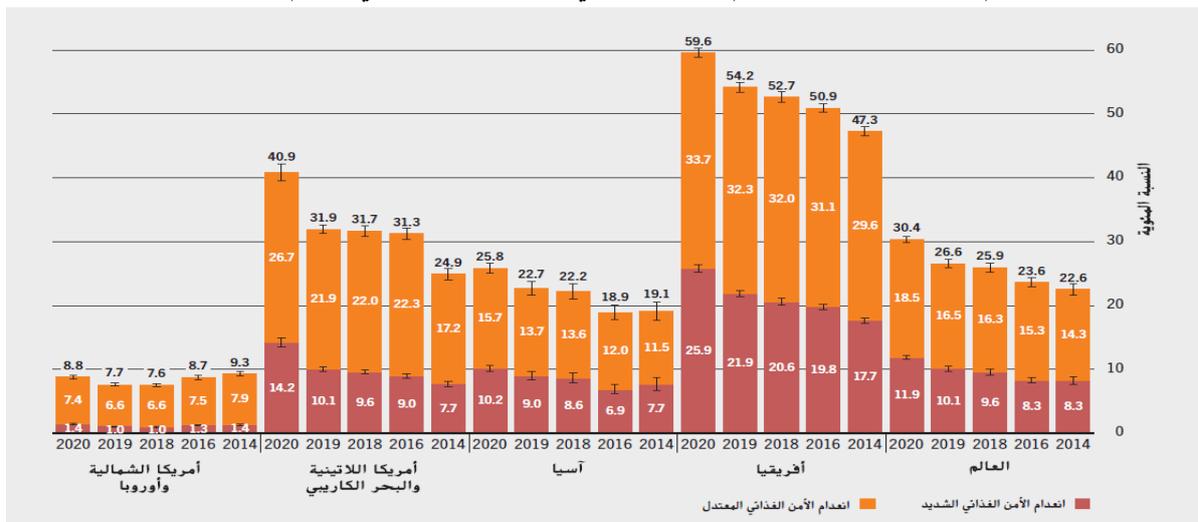
الشكل رقم2: التوزيع الجغرافي لعدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي لسنة 2020



المصدر: تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2021، ص13. نلاحظ من خلال الشكل البياني عدم مساواة إقليمية مستمرة لعدد السكان الذين يعانون من الجوع حيث عانى 21% منهم من الجوع في إفريقيا أي ما يقدر بـ 282 مليون شخص في سنة 2020 أي أكثر من ضعف النسبة المسجلة في أي إقليم آخر. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 3% مقارنة بسنة 2019 ويلي إفريقيا كل من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 9.1% أي ما يقدر بـ 60 مليون شخص وهو ما يمثل زيادة مقدارها 2% مقارنة بسنة 2019 وآسيا بنسبة 9% أي ما يقدر بـ 418 مليون شخص وبذلك تكون آسيا قد شهدت زيادة قدرها 1.1% بين سنتي 2019 و 2020.

2.4 مؤشر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد

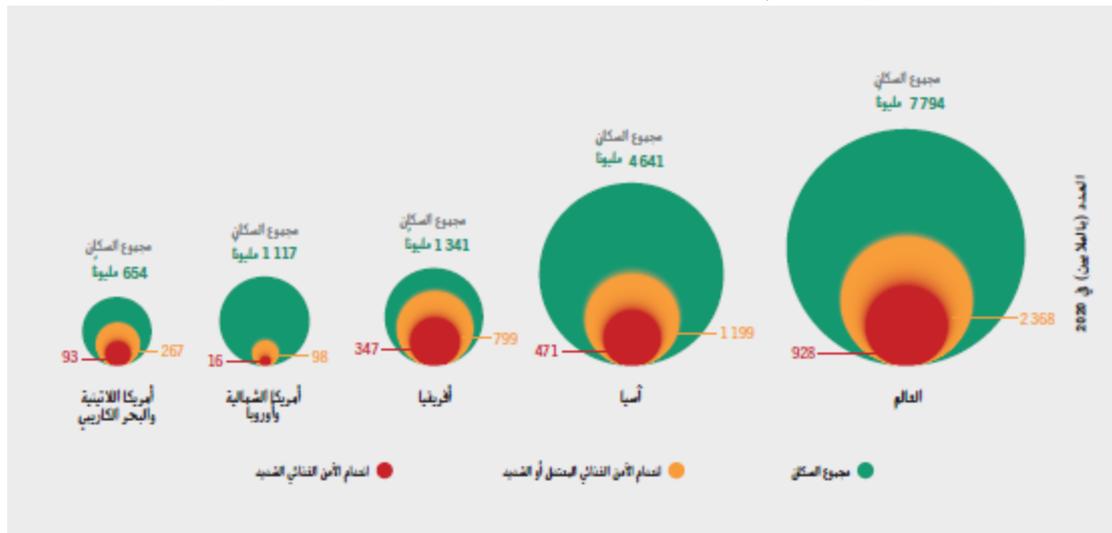
لقد عانى حوالي 12% من سكان العالم من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في سنة 2020، ما يمثل 928 مليون شخص، ما يشير إلى أن الأغذية قد نفذت منهم أو في أسوأ الحالات أنهم أمضوا يوماً كاملاً من دون تناول الطعام أي ما يزيد عن 148 مليون شخص مقارنة بسنة 2019. والرسم البياني الموالي يبين معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم للفترة 2014-2020. الشكل رقم 3: معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي معتدل أو شديد في العالم للفترة 2014-2020.



المصدر: تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2021، ص19.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه النمو المستمر في معدل انعدام الأمن الغذائي بنوعيه المعتدل والشديد في العالم بوتيرة بطيئة، إذ ارتفع من 22.6% في سنة 2014 إلى 26.6% سنة 2019 ومن ثم في سنة 2020 وفي ظل تفشي جائحة كوفيد-19، ارتفع معدل انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بالقدر نفسه تقريباً الذي ارتفع فيه في السنوات الخمس السابقة مجتمعة ليلعب 30.4%. ونتيجة لذلك، تعذر على حوالي شخص واحد من بين كل ثلاثة أشخاص في العالم الحصول على غذاء كافٍ في سنة 2020 وهو ما يمثل زيادة قدرها 320 مليون شخص في غضون سنة واحدة فقط، من 2.05 مليار شخص في سنة 2019 إلى 2.37 مليار شخص خلال سنة 2020، وفي ترتيب الأقاليم من حيث معدل انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين سنتي 2019 و2020 سُجّلت الزيادات الأكبر في معدل انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 9% تليها إفريقيا بنسبة 5.4%، بمقابل زيادة بنسبة قدرها 3.1% في آسيا، تلتها في المرتبة الأخيرة أمريكا الشمالية وأوروبا اللتين تُسجّل فيهما أدنى معدلات انعدام الأمن الغذائي.

الرسم البياني الموالي يبين تركيز انعدام الأمن الغذائي وتوزيعه بحسب الشدة بين أقاليم العالم لسنة 2020. الشكل رقم 4: التوزيع الجغرافي لعدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي لسنة 2020.

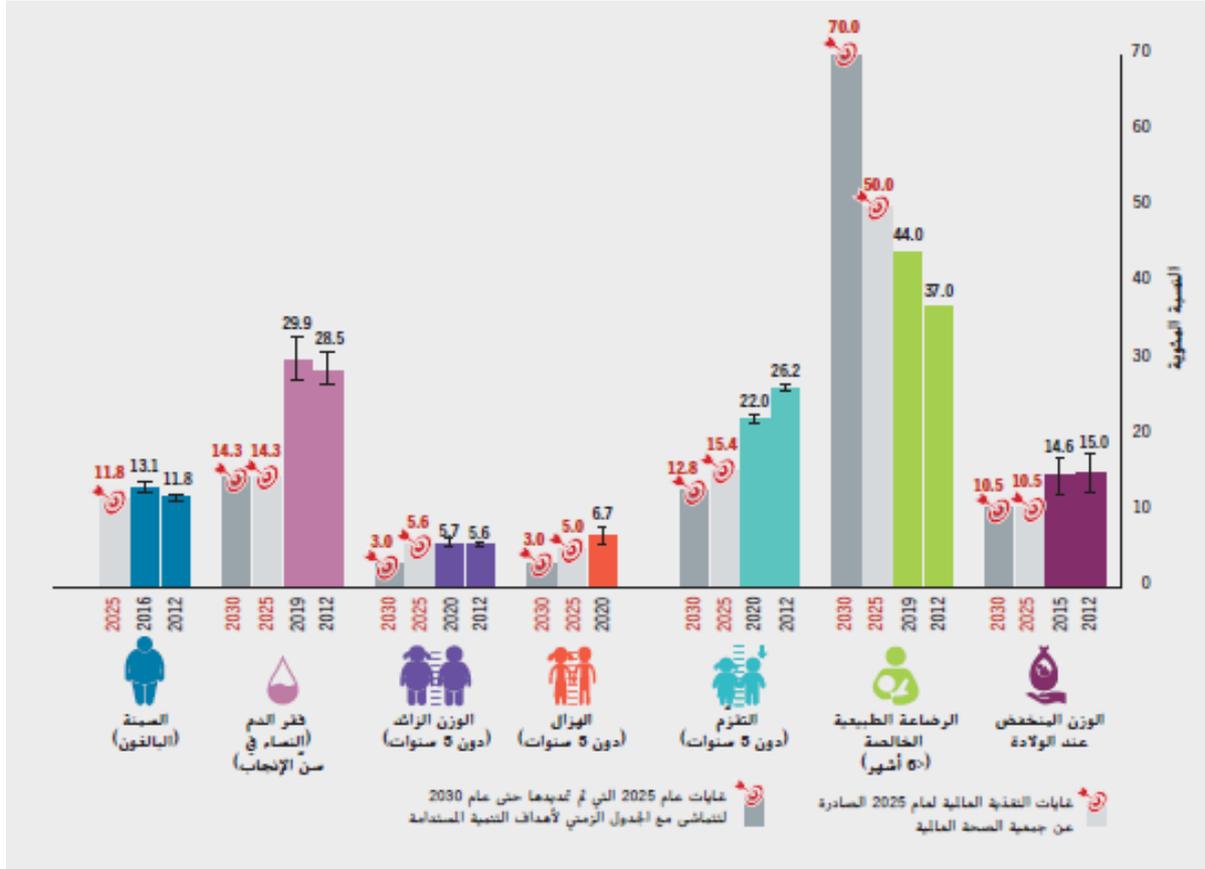


المصدر: تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2021، ص 20. نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن من بين 2.37 مليار شخص يعاني من انعدام الأمن الغذائي، يعيش النصف أي ما يقدر ب 1.2 مليار شخص في آسيا والثلث ما يقدر ب 799 مليون شخص في أفريقيا و11% أي ما يقدر ب 267 مليون شخص في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويبين الشكل أيضاً الفوارق في توزع السكان بين الأقاليم بحسب مستوى شدة انعدام الأمن الغذائي. فإفريقيا، على سبيل المثال، بالإضافة إلى كونها الإقليم الذي يسجل أعلى معدل عام لانتشار انعدام الأمن الغذائي، تُعدّ الإقليم الذي تمثل فيه المستويات الشديدة الجزء الأكبر من المجموع الكلي لانعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد 43% مقابل 39% في آسيا و35% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وفي أمريكا الشمالية وأوروبا، فإن معدل انعدام الأمن الغذائي بمستويات شديدة أقل بكثير.

3.4 مؤشرات سوء التغذية بجميع أشكاله

بشكل عام العالم لا يتجه في المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأي مؤشر من مؤشرات التغذية بحلول سنة 2030 وإن معدل التقدم الحالي في ما يخص تقَرَم الأطفال والرضاعة الطبيعية الخالصة والوزن المنخفض عند الولادة غير كافٍ، فيما لم يسجّل أي تقدم في ما يخص الوزن الزائد لدى الأطفال وهزال الأطفال وفقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب والسمنة لدى البالغين وفي ما يلي تفصيل لكل مؤشر (العالمية، 2021، صفحة 39):

الشكل رقم 5: تطور مؤشرات سوء التغذية بجميع أشكاله في العالم للفترة 2012-2030.



المصدر: تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2021، ص 32.

- **الوزن المنخفض عند الولادة:** نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ إحرار تقدم ضئيل في خفض معدلات الوزن المنخفض عند الولادة منذ سنة 2012. حيث عانى ما يقدر بـ 15% من الأطفال العالم حديثي الولادة من الوزن المنخفض مقارنة بسنة 2015 حيث عانى 5.7% ما يقدر بحوالي 38.9 مليون طفل دون سن الخامسة في العالم من الوزن الزائد، ويشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وإن المواليد الجدد الذين يعانون من الوزن المنخفض عند الولادة هم أكثر عرضة للموت في أول 28 يوماً من الحياة؛ ومن المرجح أن يعاني الناجون منهم من قصور في النمو ومن انخفاض معدل الذكاء وأن يتعرّضوا لتزايد خطر المعاناة من الوزن الزائد والسمنة والأمراض المزمنة التي يصاب بها البالغون، بما في ذلك أمراض أوعية القلب وداء السكري، في مرحلة لاحقة من الحياة.

- **الرضاعة الطبيعية:** وتتسم ممارسات الرضاعة الطبيعية المثلى، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية الخالصة في الأشهر الستة الأولى من الحياة، بأهمية حاسمة لبقاء الأطفال على قيد الحياة وتعزيز الصحة ونمو العقل والنمو الحركي. وقد تلقى 44% من الرضع الذين نقل أعمارهم عن 6 أشهر في العالم رضاعة طبيعية خالصة في سنة 2019 أي بارتفاع عن نسبة 37% المسجلة في سنة 2012. ومن حيث التوزيع الجغرافي سجلت أوسيانيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) أعلى مستويات رضاعة طبيعية خالصة بلغت 61.3% وتلقى أكثر من طفلين من كل خمسة أطفال نقل أعمارهم عن 6 أشهر في إفريقيا بنسبة 43.6% وآسيا بنسبة 45.3% رضاعة طبيعية خالصة في سنة 2019 مقارنة بطفل واحد فقط من كل ثلاثة أطفال في أمريكا الشمالية 34.7%.

- **التقرم:** نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن انتشار تقرم الأطفال أخذ في التناقص بالنسبة للمتوسط العالمي والإقليمي، فوفقاً لآخر التقديرات لسنة 2020، يعاني 149.2 مليون طفل دون سن الخامسة، في جميع أنحاء العالم، من توقف النمو، مما يزيد من خطر ضعف القدرة المعرفية، وضعف الأداء في المدرسة والعمل، والوفاة بسبب العدوى. وعلى الصعيد العالمي، قد انخفض معدل انتشار التقرم من 26.2% إلى 22% بين سنتي 2012 و 2020 .

ومن حيث التوزيع الجغرافي حققت معظم المناطق تخفيضات في معدلات التقرم خلال الفترة من 2012 إلى 2020، مع أسرع تحسن في آسيا (ولا سيما في شرق وجنوب شرق آسيا) إذ تراجع معدل انتشار التقرم بمقدار النصف تقريباً من 26.1% في سنة 2000 إلى 13.4% في سنة 2020، كما انخفض انتشار التقرم في إفريقيا ولكن بمعدل أبطأ بكثير، حيث تراجع معدل الانتشار من 41% في سنة 2000 إلى 30.7% في سنة 2020. وفي الواقع، لم يواكب معدل انخفاض التقرم في إفريقيا الزيادة السكانية، مما أدى إلى ارتفاع في عدد الأطفال الذين يعانون من التقرم بشكل عام.

- **الهزال:** نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن الهزال لدى الأطفال (وهو جزء من مؤشر هدف 2 التنمية المستدامة)، أصاب 6.7% من الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم. ما يقدر ب حوالي 45.4 مليون طفل. وكان ربعهم تقريباً يعيش في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأكثر من نصفهم في آسيا الجنوبية التي تعدّ الإقليم الفرعي الذي يشهد أعلى معدل انتشار للهزال - أكثر من 14% وتعد جائحة كوفيد-19 من العوامل التي تساهم في ابتعاد معدل الانتشار العالمي أكثر فأكثر عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

- **الوزن الزائد لدى الأطفال:** تشكل زيادة الوزن في مرحلة الطفولة مشكلة متزايدة في معظم الأقاليم. ففي سنة 2020، عانى 5.7% ما يقدر بحوالي 38.9 مليون طفل دون سن الخامسة في العالم من الوزن الزائد، ولم يحدث تغيير يذكر على المستوى العالمي خلال فترة 2012-2020 مقارنة بنسبة 5.6% في المائة في سنة 2012 (الشكل رقم 5)

ومن حيث التوزيع الجغرافي حققت معظم المناطق زيادات ملحوظة في مستويات الوزن الزائد لدى الأطفال خلال الفترة من 2000 إلى 2020، لا سيما في إقليمين أثنين هما آسيا (آسيا الشرقية وجنوب شرق آسيا) إذ ارتفع معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال من 5.2% في سنة 2000 إلى 7.7 % في سنة 2020، كما ارتفع معدل الزيادة في وزن الأطفال أقل من خمس سنوات في أستراليا ونيوزيلندا ولكن بمعدل أسرع بكثير يفوق الضعف، حيث ارتفع معدل الانتشار من 7.7% في سنة 2000 إلى 16.9 % في سنة 2020. وعليه يتعين عكس مسار الاتجاه السائد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 والتي قدرت معدل الزيادة في الوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة ب 3%.

- **فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب:** نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن معدل فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب لم يحرز أي تقدم في هذا المجال منذ سنة 2012 مقارنة بسنة 2020 حيث أصاب فقر الدم 29.9 % من النساء في سن الإنجاب على الصعيد العالمي.

ومن حيث التوزيع الجغرافي يوجد تباينات كبيرة بين الأقاليم حيث أن معدل الانتشار في أفريقيا أعلى بمقدار ثلاثة أضعاف منه في أمريكا الشمالية وأوروبا. ومعدل الانتشار مرتفع بصورة خاصة في أفريقيا الغربية حيث يبلغ 51.8%، ولم يسجل أي إقليم تراجعاً ملحوظاً في معدل انتشار فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على ضرورة تعزيز الاهتمام والعمل في هذا الخصوص.

- **السمنة لدى البالغين:** تعدّ السمنة لدى البالغين عامل خطر متصلاً بالنمط الغذائي بالنسبة إلى الإصابة بالكثير من الأمراض غير المعدية. بما في ذلك أمراض القلب والأوعية الدموية، وداء السكري، وبعض أنواع السرطان، نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه ارتفاع متواصل في معدل السمنة لدى البالغين حيث انقل معدل انتشارها العالمي من 11.8% في سنة 2012 إلى 13 % في سنة 2016.

ومن حيث التوزيع الجغرافي سجّلت جميع الأقاليم الفرعية اتجاهات متزايدة في معدل انتشار السمنة لدى البالغين بين سنتي 2012 و 2016، حيث سجّلت كل من أمريكا الشمالية وآسيا الغربية وأستراليا ونيوزيلندا أعلى المستويات التي بلغت 35.5% و 29.8% و 29.3%، على التوالي منذ سنة 2016 وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوسيانيا، تتجاوز المستويات أيضاً نسبة 20% مما يدل أن مؤشر السمنة لدى البالغين لا يسير في المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

4.4 التحديات التي تواجه تحقيق متطلبات رهان الأمن الغذائي وفق أهداف التنمية المستدامة.

تشير الاتجاهات البارزة إلى تحديات محددة يجب أن تواجهها الأغذية والزراعة إذا أريد القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول سنة 2030. وجميع التحديات المحددة ذات صلة بمهمة منظمة الأغذية والزراعة المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي للجميع، ابرزها (العالمية، 2021، صفحة 3):

- **النزاعات:** تشكّل النزاعات تهديداً كبيراً محدقاً بالأمن الغذائي والتغذية والسبب الرئيسي للآزمات الغذائية العالمية. فقد أدت الزيادات الملحوظة في عدد النزاعات ومدى تعقيدها في السنوات العشرة الأخيرة إلى

تأكل ما تحقق من مكاسب في مجال الأمن الغذائي والتغذية، الأمر الذي دفع العديد من البلدان إلى شفير المجاعة. وقد تجاوزت النزاعات الداخلية عدد النزاعات القائمة بين الدول، مع تسجيل زيادة ملحوظة في النزاعات الداخلية التي جرى تدويله. ويعيش أكثر من نصف السكان الذين يعانون من النقص التغذوي وحوالي 80% من الأطفال الذين يعانون من التقزم في بلدان تشهد شكلاً من أشكال النزاع أو العنف أو الهشاشة.

- **تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى:** تشكل التقلبات والأحوال المناخية القصوى دافعاً رئيسياً كامناً وراء الارتفاع الأخير في مستوى الجوع في العالم، وأحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى حدوث أزمات غذائية حادة، وعاملٌ مساهمٌ في مستويات سوء التغذية المثيرة للقلق التي شهدناها خلال السنوات الأخيرة. ويؤثر تزايد التقلبات والأحوال المناخية القصوى المرتبطة بتغير المناخ، تأثيراً سلبياً على جميع أبعاد الأمن الغذائي والتغذية. وإن حالة الجوع أسوأ بكثير في البلدان التي تكون النظم الغذائية والزراعية فيها حساسة بدرجة كبيرة لهطول الأمطار والتقلبات في درجات الحرارة ودرجات الحرارة القصوى، والتي تعتمد نسبة كبيرة من سكانها على الزراعة لكسب سبل عيشها. وما يبعث على القلق هو أن البلدان تتعرض بشكل متزايد لأنواع متعددة من الأحوال المناخية القصوى.

- **حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين:** تشكل حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين دافعاً رئيسياً كامناً وراء ارتفاع مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي. فهي تعيق التقدم باتجاه القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، بغض النظر عما إذا كانت مدفوعة بتقلبات السوق، أو الحروب التجارية، أو الاضطرابات السياسية، أو الجوائح العالمية كتلك الناجمة عن كوفيد - 19. وقد شهدت معظم البلدان التي زاد فيها مستوى الجوع حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين هذه. ويمكن أن تؤدي هذه الأخيرة إلى شراء الناس أغذية أرخص ثمناً ومغذية بقدر أقل مما يساهم في افتقار الأنماط الغذائية إلى الجودة التغذوية. وترتبط هذه الفترات من الناحية الإحصائية بارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي أيضاً.

- **عدم القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية:** يرتبط عدم القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية بارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك التقزم والهزال والوزن الزائد والسمنة. وثمة عوامل عديدة كامنة وراء كلفة الأغذية المغذية على طول النظم الغذائية ككل، في مجالات الإنتاج الغذائي وسلاسل الإمدادات الغذائية وبيئات الأغذية، إضافة إلى طلب المستهلك والاقتصاد السياسي للأغذية. ونفس هذه العوامل المقترنة بتدني المداخيل، سبب عجز حوالي 3 مليارات شخص عن تحمل حتى كلفة النمط الغذائي الصحي الأرخص ثمناً الذي يشمل أغذية من مجموعات عديدة ويتسم بتنوع أكبر داخل المجموعات الغذائية.

5. خاتمة:

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى تحقيق متطلبات الأمن الغذائي وفق أهداف التنمية المستدامة وذلك برصد التقدم باتجاه القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله تحت إطار الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، كما ركزنا اهتماماتنا على التحديات التي تواجه تحقيق تلك المتطلبات ، حيث كان الغرض من ذلك الإجابة على إشكالية بحثنا بطريقة تجعلنا نعرف بدقة مدى التقدم في مؤشرات الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استعراضنا للبيانات والتحليلات المتعلقة بمؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في العالم، يمكن أن نبرز مجموعة من النتائج والتوصيات والتي تمثلت فيما يلي:

1.5 نتائج الدراسة

من خلال ما تقدم تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل في ما يلي:

- يعتبر التقدم في مؤشرات الأمن الغذائي غير كاف، مما يشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بحلول سنة 2030 سيكون من الصعب تحقيقها على المستوى العالمي. ما لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة؛
- في سنة 2020، واصل عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم ارتفاعه بسبب نقشي وباء كوفيد - 19، مما يزيد من صعوبة تحدي تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في القضاء على الجوع بحلول سنة 2030.
- ارتفع معدل إنعدام الأمن الغذائي الإجمالي (سواء أكان معتدلاً أم شديداً) بوتيرة بطيئة خلال السنوات الست الأخيرة، ويرجع ذلك في الغالب إلى التدهور البيئي والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي.
- على المستوى العالمي، لا يزال تحقيق هدف القضاء على جميع أشكال سوء التغذية يمثل تحدياً. في سنة 2020، تم إحراز تقدم في المؤشرات الغذائية مثل تقزم الأطفال، والرضاعة الطبيعية الحصرية وانخفاض الوزن عند الولادة، بينما لم يتم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بزيادة الوزن والهزال لدى الأطفال. فقر الدم عند الأطفال والنساء في سن الإنجاب، والسمنة عند البالغين، يمكن القول أن التقدم العالمي الحالي في تحقيق الأهداف الإنمائية لمؤشرات سوء التغذية ليس كافياً؛
- في السنوات الأخيرة، حالت عدة تحديات دون تحقيق العالم لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. مع نقشي وباء Covid-19 والتدابير المتخذة لاحتوائه، تزايدت هذه التحديات، مما يتطلب إيجاد حلول لها.

2.5 التوصيات

تم اقتراح بعض التوصيات والمتمثلة فيما يلي:

- تعزيز التعاون بين جميع الكيانات المسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك بهدف التوصل إلى تكامل هذه الكيانات ومن ثم تحقيق تلك الأهداف، لأن التعاون بين الدول يعد مسألة مهمة للغاية لتسريع تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- تعزيز الشراكة بين جميع الأطراف (الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمواطنون، إلخ) بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حشد وتبادل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية بين جميع البلدان؛
- العمل على وضع خطط علاجية للتخلص من التحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في ظل تفشي جائحة كوفيد - 19.
- يجب على أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات من المستوى الوطني وصولاً إلى المستوى العالمي، اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجوع وسوء التغذية.
- يجب على الدول والحكومات تطوير حلول متكاملة للسياسات والاستثمارات والتشريعات التي ستمكّنها من مواجهة التحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات الأمن الغذائي والتغذية.
- يجب على الدول والحكومات توفير المناخ المناسب في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتعزيز السلام العالمي لأنه أحد أفضل الطرق لتحقيق الأمن الغذائي العالمي.

6. قائمة المراجع:

- الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2015). *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030*. الأمم المتحدة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأمم الم. (2020). *رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية*. بيروت.
- حسين أحمد السرحان، و حسين باسم عبد الأمير. (2017). *إنعدام الأمن الغذائي: الأسباب وسبل المعالجة القارة الإفريقية إنموذجاً*. مجلة جامعة كربلاء العلمية، 15(4)، الصفحات 136-151.
- حسين قادري. (2021). *سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام*. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 8(1)، الصفحات 560-580.
- عبد الرحمن العايب. (2011). *لتحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

- عبد الرزاق بولودان، و ياسين بورويصة. (2020). الأمن الغذائي الجزائري بين حتمية تطوير سياسات الإنتاج والتسويق و استمرار العجز الغذائي. *مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية، 1* (2)، الصفحات 83-106.
- علي مكيد، و فريدة بن عياد. (2018). واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي. *مجلة البحوث والدراسات العلمية، 12* (1)، الصفحات 1-9.
- عيسى نجيمي، مناد ادر، و جهيد بوطالب. (2018). خدمة التنمية المستدامة في الجزائر "الجهود والاستراتيجيات". *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 1*، الصفحات 183-199.
- كريمة بوقزولة. (2020). العولمة والتنمية المستدامة. *مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية* (10)، الصفحات 336-356.
- محمد مصطفى سالت. (2017). التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة قسم العلوم الزراعية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. (2021). *تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم*. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.